العدد 1713 - السنة السادسة
الجمعة 11 المحرم 1435 - الموافق 15 نوفمبر 2013
Friday 15 November 2013 - No.1713 - 6th Year

قلصت خسائرها إلى 12.6 نقطة

البورصة تحاول تغيير المسار في نهاية الأسبوع

- تداولات نشطة وعمليات شراء على عدد من الشركات
- السيولة منخفضة عند مستوى 21 مليون دينار
- عمليات تجميع واضحة على الأسهم الواعدة والتي أعلنت عن نتائجها المالية
- المخاوف من «الإيقاف» مازالت مستمرة والمهلة تنتهي «الأحد»
- بيع على الشركات الكبيرة وشراء على «الرخيصة»
- مؤشرات إيجابية للسوق في .. الجلسة الأخيرة

انخفاض طفيف

كتب المحرر الاقتصادي

واصل امس سوق الكويت تراجعه وخسر 12.6 نقطة وهي خسارة طفيفة في نهاية الاسبوع، لكن الجلسة تعتبر من افضل جلسات الاسبوع التي شهدت عمليات تذبذب وعدم استقرار، اضافة الى اجواء المخاوف من ايقاف الشركات التي لم تعلن حتى الآن عن النتائج المالية للربع الثالث من العام الحالي.

وتتضح الصورة كاملة في جلسة يوم الاحد المقبل، وهي الجلسة التي يتوقع ان تكون ممتازة، بعد ان اعطى السوق في جلسة امس اشارات ايجابية.

واكد المراقبون ان السوق يحاول تغيير مساره، باتجاه الصعود بعد ان ظل تحت وطأة الضغوطات السياسية والبيعية والشائعات التي انعكست سلبا على قاعة التداول.

وقال المراقبون ان الشركات الرخيصة شهدت عمليات دخول واسعة ما يشير الى انها تستعد الى انطلاقة جديدة في الاسبوع المقبل.

واضاف المراقبون ان السيولة مازالت منخفضة، اذا وصلت امس الى مستوى 21.4 مليون دينار.

وكان سوق الكويت تأثر بـ«الجو العام» وفقد 26 نقطة رغم ان العديد من الشركات اعلنت عن نتائج مالية ممتازة عن فترة الربع الثالث، الا ان المخاوف مازالت مستمرة من ايقاف شركات اخرى لم تعلن حتى الان.

وواصلت السيولة تراجعها حيث وصلت الى مستوى 20.5 مليون دينار ما يشير الى ضعف الرغبة الشرائية، وذلك بسبب موجة الاستجوابات من جهة ومخاوف واشاعات تدور حول بعض الشركات التي شهدت عمليات بيع.

وقال المراقبون ان جلسة نهاية الاسبوع تحسنت ، اذ شهدت عمليات بيع وسط حالة من الترقب العام، فيما زادت الضغط على المؤشر السعري ليصل الى 26 نقطة هبوطا.

وكان سوق الكويت عاد إلى المنطقة الخضراء محققا 14.5 نقطة صعودا بعدما دخل المنطقة الحمراء وانخفض إلى أكثر من 50 نقطة، لكنه عاد امس الى التراجع.

واستمرت حالة المخاوف من ايقاف الشركات التي لم تعلن حتى الآن عن نتائجها المالية عن فترة الربع الثالث، فيما تحركت الشركات التي صدرت عنها اعلانات اجتماع الجمعية العمومية.

وقال المراقبون ان جلسة أمس معتدلة، رغم ان السوق في المنطقة الحمراء إلا أن السيولة تراجعت لليوم الرابع على التوالي ووصلت إلى مستوى 21 مليون دينار.

وأضاف المراقبون ان الشركات القيادية مازالت مستقرة وبعيدة من حركة التداولات النشطة، فيما استمرت المضاربات على الشركات الرخيصة.

وكان سوق الكويت خسر يوم الاثنين متأثرا بعمليات بيع مفاجئة نتيجة مخاوف من ايقاف بعض الشركات التي يتوقع لها الا تعلن عن نتائجها المالية عن فترة الربع الثالث، وتراجعت السيولة الى مستوى متدن، الا ان المراقبين يؤكدون انه من الطبيعي ان تحصل عمليات جني ارباح على بعض الشركات التي حققت ارتفاعات خلال الفترة الماضية.

وكان سوق الكويت صعد 40 نقطة وهو صعود قياسي في اولى جلسات الاسبوع الجاري رغم حالة الترقب لاعلانات «الربع الثالث» ومخاوف من ايقاف عدد من الشركات التي لن تلتزم بالمهلة المحددة لها.

واستمر النشاط المضاربي على الشركات الرخيصة والشعبية والشركات التي اعلنت عن خسائر أو ارباح عن فترة الربع الثالث.

وأغلق سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» تداولاته امس على انخفاض في مؤشراته الثلاثة الوزني بواقع ثلاث نقاط والسعري بـ 12.6 نقطة و «كويت15» بـ 9.43 نقطة. وبلغت قيمة الاسهم المتداولة عند الاغلاق حوالي 21.4 مليون دينار كويتي بكمية أسهم بلغت نحو 237.3 مليون سهم من خلال 5496 صفقة.

وجاءت اسهم شركات «المستثمرون» و«الديرة» و«ميادين» و«تمويل خليج» و«ادنك» الاكثر تداولا في حين كانت اسهم شركات «الراي» و«المستثمرون» و«بيان» و«ك تلفزيوني» و«ادنك» الاكثر ارتفاعا.

حجز طعنين لـ «مشاعر» للحكم بجلسة 25 ديسمبر المقبل

أعلن سوق الكويت للاوراق المالية أن شركة مشاعر القابضة «مشاعر» أوضحت أنه وبالإشارة إلى الطعنين بالتمييز رقمي 898 و908/ 2012 «تجاري»، والمرفوعين من قبل الشركة ضد كل من الممثل القانوني لشركة المجموعة المتحدة للصناعات الغذائية وشركة دانة للاستثمار «الزمردة سابقا». يُرجى العلم بأن محكمة التمييز بجلسة يوم الأربعاء الموافق 13 نوفمبر 2013 قد قررت حجز الطعنين للحكم بجلسة 25 ديسمبر 2013.

بلغ 584.51 مليون دينار

قطاع البنوك في الكويت حقق صافي أرباح بـ 9.4 في المئة خلال تسعة أشهر

بلغ صافي أرباح قطاع البنوك بنهاية التسعة أشهر الأولى من العام الجاري 584.51 مليون دينار تقريبا مقارنة بحوالي 534.2 مليون دينار أرباح القطاع في الفترة المماثلة من 2012، بارتفاع في الأرباح تُقدر نسبته بنحو 9.4 في المئة ، علما بأن القطاع يتضمن 9 بنوك جميعها ذات سنة مالية منتظمة تبدأ في الأول من يناير من كل عام وتنتهي بنهاية ديسمبر من ذات العام.

وتعد أرباح «وطني» الأكبر على الإطلاق داخل قطاع البنوك، حيث بلغت أرباح البنك بنهاية التسعة أشهر الأولى من العام الجاري 198.59 مليون دينار تقريبا مقابل أرباح بنحو 228.92 مليون دينار في نفس الفترة من العام الماضي، بتراجع في الأرباح تُقدر نسبته بحوالي 13.2 في المئة .

على الجانب الآخر، تُعد أرباح «الدولي» الأقل بين بنوك القطاع، حيث بلغت أرباحا بنهاية التسعة أشهر الأولى من 2013 نحو 9.29 ملايين دينار مقارنة بحوالي 9.41 ملايين دينار أرباح الفترة المماثلة من العام الماضي، بتراجع طفيف في الأرباح بلغت نسبته 1.3 في المئة تقريبا.

وسجل بنكا «وربة» و«الإثمار» فقط خسائر داخل القطاع مع نهاية التسعة أشهر الأولى من العام الجاري، حيث خسر الأول نحو 3.12 مليون دينار، بينما كانت خسائر الثاني أكبر وبلغت حوالي 3.62 ملايين دينار.

وسجل «أهلي متحد» أعلى نسبة نمو في نتائج التسعة أشهر داخل القطاع، وذلك بعد أن حقق ارتفاعا في أرباحه تجاوزت نسبته الـ 90 في المئة وصولا لنحو 142.69 مليون دينار مقابل أرباح بلغت 75.07 مليون دينار تقريبا تحققت خلال نفس الفترة من العام الماضي.

على الجانب الآخر، سجل «بنك وربة» أكبر نسبة تراجع في نتائج التسعة أشهر بين بنوك القطاع، حيث تراجعت نتائج البنك بحوالي 51 في المئة بعد أن سجل خسائر بنحو 3.12 ملايين دينار – كما سبق وأشرنا في فقرة سابقة – وذلك مقابل خسائر بلغت 2.07 مليون دينار تقريبا في التسعة أشهر الأولى من 2012.

تراجع نتائج القطاع في الربع الثالث بحوالي 11.7 في المئة

وعلى صعيد نتائج شركات قطاع البنوك في الربع الثالث فقط من 2013، فقد سجلت تراجعا في أرباحها بحوالي 11.7 في المئة وصولا لنحو 186.6 مليون دينار مقارنة بأرباح بلغت 211.38 مليون دينار تقريباً سجلها القطاع في الربع الثالث من العام الماضي.

وكان «وطني» أيضا صاحب أكبر الأرباح المحققة في الربع الثالث من العام الجاري بعد أن سجل أرباحا بنحو 70.05 مليون دينار مقابل أرباح بحوالي 108.11 مليون دينار في الربع المماثل من العام الماضي، بانخفاض في الأرباح تُقدر نسبته بنحو 35.2 في المئة .

وجاءت أرباح «بنك بوبيان» الأقل داخل القطاع على مستوى الربع الثالث من العام الجاري، وذلك بعد أن سجل البنك أرباحا بنحو 3.06 ملايين دينار مقابل أرباح تُقدر بحوالي 2.42 مليون دينار للربع المماثل من 2012، بارتفاع في الأرباح بلغت نسبته 26.5 في المئة تقريبا.

أما الخسائر داخل القطاع في الربع الثالث من هذا العام، فتحققت لبنكي «وربة» و«الإثمار» أيضا، حيث سجل الأول خسائر بنحو 981 ألف دينار، فيما تصاعدت الخسائر للثاني وتجاوزت الـ 1.45 مليون دينار.

وعلى الرغم من تسجيله أكبر الخسائر داخل القطاع في الربع الثالث من هذا العام، سجل «بنك الإثمار» أكبر نسبة ارتفاع النتائج خلال الفترة، حيث نجح البنك في تقليص خسائره الربع سنوية بحوالي 72.7 في المئة لتصل لنحو 1.46 مليون دينار مقابل 5.35 ملايين دينار تقريبا خسائر سجلها البنك في الربع الثالث من عام 2012.

بينما على الجانب الآخر، سجل «بنك وربة» أكبر نسبة تراجع في نتائج الربع الثالث داخل القطاع، حيث تحولت نتائجه بشكل سلبي ليُحقق خسائر بنحو 981 ألف – كما سبق وأشرنا في فقرة سابقة – وذلك مقابل تحقيقه لأرباح تُقدر بحوالي 372 ألف دينار في الربع الثالث من العام الماضي، ما يعني تراجع تلك النتائج خلال فترات المقارنة بنسبة 363.7 في المئة تقريبا.

جدير بالذكر أنه وحتى يوم الخميس الموافق 14 نوفمبر الجاري أعلنت 138 شركة عن نتائج التسعة أشهر الأولى من هذا العام، حيث حققت تلك الشركات أرباحا بنحو 1202.26 مليون دينار تقريبا مقابل أرباح بلغت 1052.21 مليون دينار تقريبا للفترة المماثلة من العام الماضي، بارتفاع في الأرباح تُقدر نسبته بحوالي 14.3 في المئة .

وبلغت أرباح الشركة الـ 138 في الربع الثالث فقط من 2013 حوالي 363.56 مليون دينار مقابل أرباح بنحو 343.63 مليون دينار في الربع المماثل من العام الماضي، بارتفاع في الأرباح بلغت نسبته 5.8 في المئة .

البنوك الكويتية.. تتقدم

«الاستثمارات الوطنية» حقق 3.5 ملايين دينار في تسعة أشهر

«كونا»: حققت شركة الاستثمارات الوطنية ارباحا بلغت 3.5 مليون دينار بربحية للسهم بلغت 4 فلوس للتسعة اشهر الاولى من العام الحالي مقارنة بـ 5.6 ملايين دينار بربحية 6 فلوس للسهم الواحد لنفس الفترة من العام الماضي.

وقالت الشركة في بيان لها على الموقع الالكتروني لسوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» امس ان اجمالي حقوق المساهمين بلغ 188.9 مليون دينار للتسعة اشهر الاولى من عام 2013 مقارنة بـ 181.8 مليون دينار لنفس الفترة من العام الماضي. واضافت ان اجمالي الموجودات بلغ 199.6 مليون دينار في حين بلغت المطلوبات 10.7 ملايين دينار في الاشهر التسعة الاولى من 2013 مقابل مطلوبات بلغت 7.3 ملايين دينار للتسعة اشهر الاولى من 2012.

شعارات الاستثمارات الوطنية

برميل النفط الكويتي ينخفض 10 سنتات

«كونا»: قالت مؤسسة البترول الكويتية امس ان سعر برميل النفط الكويتي انخفض 10 سنتات ليستقر عند مستوى 102.19 دولار للبرميل في تداولات الاربعاء مقارنة بـ 102.29 دولار للبرميل في تداولات يوم الثلاثاء. وفي الاسواق العالمية صعدت اسعار العقود الآجلة لخام برنت أكثر من دولار للبرميل يوم أمس مدعومة بتعطل الامدادات من ليبيا بسبب اضرابات واحتجاجات وهو ما طغى في تأثيره على توقعات بزيادة في مخزونات الخام في الولايات المتحدة. واغلقت في بورصة لندن عقود خام القياس الاوروبي للتسليم في ديسمبر مرتفعة 1.31 دولار أو 1.24 في المئة ليصل الى مستوى 107.12 دولارات للبرميل في حين صعدت عقود الخام الامريكي الخفيف في بورصة نيويورك التجارية «نايمكس» 84 سنتا أو 0.90 في المئة لتسجل عند التسوية 93.88 دولارا للبرميل.

مسلسل يتكرر في سوق الكويت

اقتصاديون: مطلوب حلول جذرية للشركات المتكرر إيقافها عن التداول حماية لمساهميها

«كونا»: دعا اقتصاديون كويتيون الى ضرورة ايجاد حلول جذرية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» التي يتكرر ايقافها عن التداولات مع كل فصل حفاظا على مصالح مساهميها ولتعزيز مكانة السوق اقليميا ودوليا.

وقال هؤلاء الاقتصاديون في لقاءات متفرقة مع وكالة الأنباء الكويتية «كونا» ان على الجهات الرقابية أن تزيد من عقوباتها لمجالس ادارات تلك الشركات خاصة وأنها تشكل عقبة أمام مساهميها ومتداوليها نظرا للخسائر المتراكمة جراء قرار الايقاف. ووصف رئيس مجلس الادارة في شركة المجموعة السعودية للمشاريع القابضة وليد الحوطي الظاهرة بالمتفاقمة مشيرا الى ان ما يخفف من وطأتها ضعف السوق وسرعة دورانه حيث هناك ما بين 40 و50 شركة ليس عليها تداولات ومعدل دورانها ضعيف جدا. واشار الى أن هذه الظاهرة ليست خطيرة ولكن يجب البحث عن حلول جدية من أجل مساهمي تلك الشركات التي لطالما تتعرض للايقاف مع كل ربع سنة.

وأضاف الحوطي أن كثيرا من المساهمين يصاب بالقلق من ايقاف الشركات لسببين أما جراء تخلف مجالس اداراتها عن تقديم البيانات في اطار المهلة القانونية بسبب تعمد ومماطلة وسط فتور أداء السوق رغبة منها لايقاف السهم لفترة محددة أو الايقاف بسبب المزيد من التمحيص للبيانات من جانب الجهات الرقابية.

وأشار الى أن معظم الايقافات يتم في شركات الاستثمار والعقار لان استفسارات الجهات الرقابية تتطلب اجابات خاصة باعادة تقييم الأصول من الجهات الرقابية وهو جهد محسوب لها لمصلحة المساهمين. واستغرب من مواقف المساهمين تجاه الشركات المتوقفة عن التداول منذ سنوات على الرغم من اصطدامهم بعدم عقد الجمعيات العمومية بسبب قرارات ادارية خاصة من وزارة التجارة التي تقوم بدورها على أكمل وجه لأنصاف المساهمين. ومن جانبه قال نائب الرئيس التنفيذي في شركة «مرابحات» الاستثمارية مهند المسباح ان هذه الشركات باتت معروفة لدى المتداولين وهي في معظمها تحولت الى ورقية حيث لا انشطة ولا مشاريع ودائما ما تتوقف عن التداول. وأوضح أن معظم مستثمري هذه الشركات من الأفراد وبعضهم لا يمتلكون الخبرات الكافية اذ تنطلي عليهم الشائعات والأخبار غير المستندة الى بناء علمي سليم يمكنهم من اتخاذ قرار استثماري حكيم. ووصف المسباح هؤلاء المتداولين ب «المغامرين» لانهم يكررون نفس الأخطاء التي تتسبب بتوقيف شركاتهم داعيا الى زيادة العقوبات على مجالس ادارات تلك الشركات لكبح جماح هذه الظاهرة. اما مدير عام شركة «ميثا للاستشارات الاقتصادية» عدنان الدليمي فقال انه من المعروف ان الشركات الكويتية تحافظ على مدخرات المساهمين بتوسيع نشاطاتها ولكن نجد بعضها غير ملتزمة أو قادرة على اعادة هيكلتها ويتكرر ايقافها بسبب عدم تقديم بياناتها المالية بحجة تداعيات الأزمة المالية منذ عام 2008. وأضاف الدليمي ان بعض الشركات تقدم «حلولا ترقيعية بغرض تمرير بياناتها المالية امام الجهات الرقابية وبدلا من أن تطبق على اداراتها مبدأ الحوكمة الذاتية نجدها تراوغ في مشاريعها وممارساتها التي تصب في خانة الشركات الورقية». وأوضح أن الضحية من جراء الايقاف هو المستثمر خاصة الصغير مما يضر بمصالح الشركات المدرجة الملتزمة.

يذكر أن تداولات امس هي اخر موعد لتقديم الشركات لبياناتها المالية عن الربع الثالث ومن يتخلف من الشركات المدرجة في السوق عن المهلة القانونية للافصاح سيكون معرضا للايقاف.

المساهمون يشعرون بقلق جراء تخلف بعض مجالس الإدارات عن تقديم البيانات المالية قبل «المدة القانونية»